

لأنه من سبب العلم هو إبطالها لا فائدة لها في الوجود لا سيما في  
بالفعل بل بالقوة القريبة فانه فرض ان اللاحق في المثال كذا فكيف  
احال في المثال له كذا او العوض من المثال تعريف وتوضيح وقد حقق ذلك  
في الكتب العقلية والاعمال في كتب الحكماء والعلماء بان علمه عين ذاته  
فليس ان تلك الكمالات الموجودة في علمه مدتها اي قايمة بالانفسها  
وبداته كما هو مبسوط في التفاهة ولم يتعرض جواب بل رد بين احتمالات  
وقال انه لا يجازي وزاخر عنها ولم يتعين ان اي الاحتمالات هو الحق  
وقد تيسر لنا في تحقيق مذاهبهم معاً له قضاة عنا ولم يسع لنا ان  
وعسى ان تيسرنا بوفيق الله تعالى **فان قلت** على ما ذكرته من ان  
مذهب المتكلمين باق الزيادة المذكورة ان الكمالات الموجودة في  
في علمه تعالى ما قايمة بنفسها او بداته تعالى **قلت** على اصولهم  
لا بأس بقيام الكمالات بحسب الوجود والعلم بذاته تعالى فان الكمالات  
بحسب هذا الوجود وهو العلم وهي في هذا الوجود واحدة ويكون ان  
مذهب في الاحتمال الذي ارادته بعض المتأخرين من الوفاء بين  
القيام بالعقل والاحول فيه ويقال ان الكمالات ما حصلت في

العقل

بالعقل وليست قايمة به وقد عان هذا على ما ذكرناه في بعض تعليقاتها  
انها هومية حيث انه قد ذكره بعضهم بطريق الدعوى ولا دليل عليه  
واما بحسب الاحتمال فلا فرق فيه وانت خبرنا به لو احري هذا الاحتمال  
على مذهب الحكماء ايضا لم يصرح بكون الكمالات موجودة في علمه الذي  
هو عين ذاته تعالى ويكون قايمة به تعالى ولا يمكن حمل المثال الاطلاقية  
على ذلك والدليل الذي ذكرته في نعمها انها موجودة واقتل وجودها في  
الخارج كما لا يخفى على من له ادنى درر وبهذا اقرب مما قيل ان علمه بما  
فكملت مظهره في علمه بذاته لان ذاته تعالى ما هو عليه من الصفات  
معلوم كونه من جهة تلك الصفات انه مبداء الكمالات على الترتيب  
الواقع فيعلم انه مبداء لها فيعلمها العلم بذاته من غير ان يودي اليكثرة  
في ذاته وصفاته فانه يعلمها اجمالاً في نفسه علمه بذاته كما انما يعلم ذاتها  
بالعلم الظهوري جازاً وادراكاً وادراكاً على ما يتبين على ما عليه  
وذلك لان العلم بالعلم هو عينها العلم بالمعول منه ودون حصول المعول  
وصورتها مع ان المعول مبين للعلمة لا يخفى على كدر او المعقول  
العلم الاجمالي وهو ان يكون العلم بالكل دفعة واحدة وحمل المعول